Factors Contribution to the Formation of Desired Occupations for Omani Women: A Field Study

Muner karadsheh
Naser R. Almaoule
Asila Ali Alzari

Abstract:

Objective: This study aimed to study the social, cultural and economic determinants for women's preferred occupations.

Methods: The data was collected from three territories (northern, middle and southern) to represent Omani society. Social sample survey methodology was used in this study due to its ability to describe the problem in a comprehensive and precise way.

Results: The most important result from this study was the more urbanized people, the more they gain monthly, the more positive attitudes toward modernized professions such as banking jobs, commercial and service, and it contributes in the formation of new preferred professions for women.

Keywords: Preferred Occupations, Omani Society, Economic Factor.

العوامل المساهمة في تشكيل أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة العمانية: دراسة ميدانية

منير كرادشة*
ناصر بن راشد المعولي**
أصيلة الزرعي***

ملخص:

هدف الدراسة: سعت الدراسة إلى تعرّف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحددة لأنماط المهن المرغوب فيها للمرأة في المجتمع العماني ومعرفة آثار تلك المحددات على عملية اختيار المهن المرغوب فيها للمرأة.

المنهجية: جمعت بيانات الدراسة من أفراد المجتمع العماني من الذكور والإناث في عدد من محافظات السلطنة الممثلة للأقاليم الثلاثة (الشمال، والوسط، والجنوب)؛ وبصورة ممثلة للمجتمع العماني بأكمله. وقد استعين بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ وذلك لقدرته على توصيف الظاهرة وتشخيصها بشكل شامل ودقيق ومعاينة مضامينها من جوانب وأبعاد مختلفة.

النتائج: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن زيادة درجة تحضر الأفراد، وارتفاع مستوى دخولهم الشهرية، عزز من توجههم نحو أنواع أكثر حداثة من المهن للمرأة كتلك المهن ذات العلاقة بالقطاع المصرفي، والتجارة والخدمات، كما أسهم في تشكيل مسارات ومنحنيات جديدة للمهن التي من الممكن أن تعمل بها المرأة.

المصطلحات الأساسية: المهن المرغوب فيها، المجتمع العماني، العوامل الاقتصادية.

(*) أستاذ قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن.
Email: muneer.karadshehh@yahoo.com
(**) أستاذ مشارك، مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس. Email: almawali@cbfs.edu.om
(***) مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس. Email: asila1@squ.edu.om

مقدمة:

أصبحت المهنة في المجتمعات المعاصرة مؤشراً مهماً من المؤشرات الدالة على مكانة الفرد في المجتمع، ومقياساً لتحديد أنماط علاقاته وأشكال تفاعله مع الآخرين، وفي تحديد وضعه الاجتماعي والطبقي؛ لما لها من تأثير على مجمل جوانب حياته، خاصة في ظل الديناميكيات العالية التي تتسم بها المجتمعات المعاصرة، وما تتميز بها من سرعة تغير في مكوناتها الاقتصادية، وأبنيتها الاجتماعية والثقافية المختلفة. ويبدو أن توجهات الأفراد – ضمن هذه المعطيات – نحو أنماط المهن المفضلة خاصة للمرأة، تُعد ذات طبيعة نسبية من ناحية عامودية وأفقية، وتأخذ منحنيات متنوعة ومسارات متباينة، إلا أنها تخضع بمجملها لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، بالإضافة إلى خضوعها لمتطلبات عملية التنمية ومعطياتها، ولطبيعة ما يسود المجتمع من معتقدات وقيم وموروثات مختلفة.

ويؤدي الموروث الاجتماعي ومنظومة القيم الثقافية السائدة في المجتمع العماني دوراً بارزاً في تحديد ملامح المهن المرغوب فيها وطبيعتها والممكن أن تنخرط بها المرأة، ويمكن أن تلقى دعماً وقبولاً اجتماعياً، مقابل تشكيل اتجاهات سلبية نحو بعض أنماط المهن التي يُعتقد بأنها غير مناسبة لها؛ نظراً لطبيعتها البيولوجية وعدم ملاءمتها لخصوصيتها الفسيولوجية أو للخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الذي تعيش في كنفه؛ إذ تسهم العوامل ذات الصيغ البيولوجية، وطبيعة التكوين الفسيولوجي للإناث في تعزيز ميول الأسر العمانية نحو بعض أنماط المهن لإناثها دون غيرها، خاصة تلك التي تتلاءم مع خصوصيتهن البيولوجية وفطرتهن الأنثوية وقيم المجتمع وأعرافه؛ ما قد يسهم في تأنيث كثير من المهن داخل نطاق بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (القاضي، 2000).

وبهذا السياق يعتبر المجتمع العماني من نمط المجتمعات التقليدية المحافظة، وتحكمه منظومة من القيم والعادات والأعراف الثابتة نسبياً (اللواتيه، 2012). كما يمتاز بخصوصية بناءاته الاجتماعية المتوارثة، التي يبدو أن لها دوراً كبيراً في تعزيز انخراط المرأة في بعض الأنماط المهنية مثل: مهنة التعليم في مدارس الإناث، والخياطة، والمهن ذات الطابع الأنثوي، التي تقل فيها إمكانية الاختلاط بالذكور، مقابل وضع كثير من المحاذير تجاه انخراطها بتلك الأنماط المهنية التي يتاح بها الاختلاط بالجنس الآخر "كمهن السكرتارية، والتمريض، ومهن القطاع التجاري والمبيعات، ومهنة مضيفة طيران... إلخ". وتفسر الأدبيات الاجتماعية ذلك بسبب توجس هذه

الأسر من خدش سمعة إناثها، أو الخوف من الوصم الاجتماعي، أو تعرضهن للتحرش من الجنس الآخر، وتتقاطع هذه المخاوف مع نزوع تلك الأسر إلى تحديد أنماط المهن الممكن أن تعمل بها إناثها؛ الأمر الذي قد يعمق مسألة تنميط أشكال المهن المفضلة للمرأة العمانية وفي زيادة تحديد ملامحها (الجندي، 2009).

ويبدو أن خصوصية المرأة البيولوجية إضافة إلى اعتبارات الثقافة السائدة في المجتمع العماني التقليدي، بما تتضمنه من روافد مختلفة كتلك التي لا تعترف بدور للمرأة إلا زوجة وربة بيت، وتحاصرها بطبيعتها الأنثوية ومقدرتها البيولوجية على الحمل والإنجاب بصرف النظر عما تكون قد حققته من إنجازات – تعد من المعوقات الحقيقية أمام انخراطها في كثير من المهن التي يتيحها سوق العمل. كما أن النظرة الاجتماعية للرجل التي تميل – كصيغة ثقافية – إلى التسلط والإخضاع، تعد محدداً آخر يقف أمام دخولها في كثير من أشكال المهن الحديثة، وفي تنميط أشكال المهن الممكن أن تعمل بها (كرادشة، 2013: 7).

ويبدو أن عملية التنمية وعوامل التحديث، وما رافقها من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة في بنية **المجتمع العماني**، وتسارع عملية تحوله إلى نمط المجتمعات الحضرية قد أسهمت في تغيير نظرته نحو أشكال المهن المرغوب في أن تعمل بها المرأة؛ مما عزز من دوافع دخولها المتزايد إلى مهن كانت غير مقبولة اجتماعياً، وكانت تعد مهناً "ذكورية صرفة" (العمري، 2009)، كما أسهمت في إحداث تغييرات جذرية (grassroots) وعامة (holistic) في طبيعة محركات دخولها لسوق العمل. كذلك يبدو أن التغيرات المتسارعة الطارئة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة العمانية صاحبها ارتفاع في مستويات معيشتها، وتعدد حاجاتها وزيادة مستويات استهلاكها، وعدم قدرة الرجل على الإيفاء بهذه المتطلبات وحده؛ مما عزز من انخراط المرأة في مهن كانت في الماضي حكراً على الرجال فقط.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية ظاهرة المساهمة في سوق العمل واختيار المهنة في حياة أفراد المجتمع بشكل عام وعلى المرأة على وجه الخصوص – وما تشكله من حقل خصب للبحث والدراسة بسبب عمق انعكاساتها – فإنها ما زالت تعاني من ندرة الدراسات وقلة البيانات المتوافرة، إضافة إلى شح الأبحاث الميدانية لكثير من جوانبها على المستوى المحلي. وفي ضوء سرعة وحجم التغيرات المتلاحقة التي طرأت على المجتمع العماني في العقود الثلاثة الأخيرة؛ والحاجة إلى تحقيق فهم

عميق ودقيق لهذه الظاهرة ومناقشة أهم العوامل المساهمة في تحديد ملامحها، وتحقيق ثراء معرفي لجوانبها المختلفة، فقد تبلورت فكرة الدراسة الحالية ومشكلتها وأهدافها.

تساؤلات الدراسة:

ترتكز تساؤلات الدراسة حول محاولة معرفة أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يرى الباحثون أنها تشكل أهم العوامل الرئيسة التي لها تأثير في عملية اختيار أنماط المهن المرغوب في أن تعمل بها المرأة العمانية؟ وقد تفرع عن التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية، هي:

– ما أهم أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة العمانية.

– ما أهم أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة وفقاً لتباين درجة التحضر ومكان الإقامة لأفراد عينة الدراسة.

– ما أهم أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة وفقاً لتباين التركيب العمري لأفراد عينة الدراسة.

– ما أهم أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة وفقاً لتباين المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة.

– ما أهم أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة وفقاً لتباين المستوى الدخل الشهري لأسرة أفراد عينة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تأتي **أهمية هذه الدراسة** من اهتمامها حول الكشف والتقصي لأثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تشكيل اتجاهات المجتمع العماني نحو أنماط المهن للمرأة، ومما تتضمنه من محاولات لرصد أثر عوامل التغير والتحديث التي أصابت المجتمع في تنميط أشكال المهن المرغوب في أن تعمل بها؛ وطبيعة هذه التوجهات؛ الأمر الذي من شأنه أن يعمق معرفتنا بكثير من جوانب هذه الظاهرة، كما من شأنه أن يقدم مدخلات مهمة لفهم طبيعة موازين القوى داخل الأسرة العمانية ومصادر صنع القرارات (ذات علاقة بمثل هذه التوجهات). كما تأتي أهمية الدراسة من سعيها لتعرّف أهم المسوغات التي تقف وراء هذه التفضيلات؛ لما تتضمنها من مؤشرات مهمة حول تلك الاتجاهات، وكثيراً ما يرتهن بها تقدم

المجتمع سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي. كما تأتي أهمية هذه الدراسة كونها ذات طابع شمولي (Aggregate)؛ بحيث جاءت لتقصي ومعاينة جوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة ذات علاقة بأنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة العمانية على المستوى الوطني.

أهداف الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول هدف رئيس وهو محاولة كشف أهم المحددات الاجتماعية والاقتصادية لأنماط المهن المرغوب فيها للمرأة العمانية. وقد تفرع عن هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية، هي:

– تقصي أهم أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة العمانية.

– كشف أهم أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة وفقاً لتباين درجة التحضر ومكان الإقامة لأفراد عينة الدراسة.

– كشف أهم أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة وفقاً لتباين التركيب العمري لأفراد عينة الدراسة.

– كشف أهم أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة وفقاً لتباين المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة.

– كشف أهم أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة وفقاً لتباين مستوى الدخل الشهري لأسر أفراد عينة الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

1 – **المهنة:** يرى فريدريك تايلور أن المهنة "مجموعة أدوار اجتماعية ترتبط بمكانة الأفراد في المجتمع المحلي؛ بحيث إنها الرابطة بين الفرد والبناء الاجتماعي والعمل الأساسي الذي يتقاضاه المرء، ويحتاج في ممارسته إلى خبرة ومهارة، كما هو العمل الذي يقوم به الفرد بصفة دائمة نسبياً مستخدماً مهارات محددة يتطلبها هذا العمل، ويتقاضى أجراً عليه؛ بحيث يشعره بانتمائه إلى جماعة تتمركز في مستوى محدد في السلم الاجتماعي" (الزيات، 2002: 143).

2 – **التوجهات أو الميول المهنية**: وهي التفضيلات والاهتمامات الأكثر شيوعاً لدى الأفراد للمهن والنشاطات التي يرغبون بمزاولتها، أو تلك التفضيلات الفردية نحو بعض أنماط المهن والنشاطات. كما تعرف بأنها اتجاه الفرد وتركيز اهتمامه

نحو مهنة معينة، ويتخذ هذا الاتجاه صفة وجدانية تعبر عن اهتماماته نحو بعض الأشكال المهنية ولكنها ليست دليلاً عن الكفاية (بدوي، 1989). كما يستخدم مفهوم الميل للدلالة على الجانب الوجداني من الشخصية، الذي يسهم في تشكيل اهتمامات الفرد نحو أنماط محددة من المهن دون غيرها (عبد الحميد، 2002).

3 – **المرأة العاملة:** المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها، وهي عادة تقوم بدورين أساسيين في الحياة: دور ربة المنزل ودور الموظفة.

ويعرفها البعض بأنها: المرأة التي تعمل خارج البيت وتمارس نماذج مختلفة من العمل يكون بعضها إدارياً وكتابياً والبعض الآخر عملياً أو خدمياً أو مهنياً (نذير وزويتي، 2017: 85).

الدراسات السابقة:

توضح المراجعة التقييمية للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأنماط المهن المرغوب أن تعمل بها المرأة، عدم وجود دراسة محددة كرست لبحث مثل هذه الظواهر وتحليلها بشكل مركز وحصري، وإنما هناك مجموعة من الدراسات التي بحثت في جوانب وأبعاد جزئية أو ذات علاقة بالموضوع. وسعياً لتحقيق تصور عام عن هذه الدراسات والاستفادة من نتائجها، قدر الإمكان؛ تم تناول هذه الدراسات بتسلسل زمني متصاعد؛ وذلك بهدف تحقيق نوع من التسلسل المنطقي في استعراض النتائج والبناء عليها، وفيما يلي عرض لأهم نتائج هذه الدراسات:

كشفت دراسة حكيم (Hakim, 2006)، عدم وجود فروقات في القدرة المعرفية لدى الجنسين حول طبيعة المهن المفضلة، وإنما تكمن هذه الفروقات في القدرة التنافسية حول هذه المهن. وبينت الدراسة أن نظرية التفضيل هي التفسير الوحيد لفهم الفروق في طبيعة التوجهات المهنية لدى الذكور والإناث؛ إذ إن خيارات المرأة في سوق العمل، وخصائص البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بها تشكل إسهاماً أساسياً في تحديد خياراتها المهنية. وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تفضل عادة عدداً من الوظائف دون غيرها، ولعل أهمها مهنة التدريس؛ نظراً لما توفره لها هذه المهنة من الموازنة بين عملها ومسؤولياتها الأسرية.

وأجرت المجيدل (المجيدل، 2006)، دراسة على عينة بلغ حجمها (330) طالباً وطالبة، أوضحت نتائجها وجود ضعف في دور الكليات التربوية في بناء اتجاهات

إيجابية لدى الطلبة نحو مهنة التعليم، في المقابل بينت نتائج الدراسة ذاتها وجود تباين ملحوظ ومهم في اتجاهات طلبة كليات التربية في سلطنة عمان نحو مهن المستقبل تبعاً لمتغيري: درجاتهم في الثانوية العامة، ومعدلاتهم التراكمية في كلية التربية.

أما دراسة شارن (Sheran, 2006) فقد سعت إلى الكشف عن تأثير الحالة الزواجية والخصوبة والتعليم على طبيعة المهنة التي من الممكن أن تعمل بها المرأة. واعتمدت الدراسة على أسلوب تقدير الاحتمالات للبيانات من خلال المسح الطولي الوطني للشباب، وأظهرت النتائج أن المرأة أقل سيطرة على اختياراتها الوظيفية من الرجل، وأن اختياراتها الوظيفية متذبذبة وتمر بمسارات مختلفة بحسب طبيعة المراحل التي تمر بها، وتتأثر بدرجة كفاءة الإناث وقدرتهن على الإنجاز، كما تتأثر باختلاف أذواقهن ورغباتهن في المهن التي يرغبن في الانخراط بها، كما بينت الدراسة أهمية دور الأسرة في تحديد خيارات المرأة المهنية.

وذهبت كرستي (Christy, 2007) في دراسة لها إلى أن النساء يفضلن عادة اختيار الوظائف الطبية، مثل: الطب البيطري والوظائف العلمية، مثل الكيمياء، في حين يفضل الرجال الوظائف الهندسية. وفسرت هذا التوجه استناداً إلى أن النساء يملن إلى اختيار المهن السهلة التي لا تشتمل على مصطلحات معقدة أو تحليلات معمقة أو قدرات عالية على حل المشكلات، وعادة ما يفضلن تلك المهن التي تبتعد عن الرياضيات. كما أشارت الباحثة إلى أن النساء اللواتي يتقنّ الرياضيات والعلوم الإنسانية في الوقت نفسه عادة ما يفضلن مهناً قريبة لتخصصاتهن، ويبحثن عن الأجور المرتفعة، وأنهن عادة ما يخترن مهناً لا تحتاج إلى قوة عضلية مقارنة بالرجل.

وهدفت دراسة الجندي (الجندي، 2009) إلى إلقاء الضوء على اتجاهات العاملين والعاملات نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية في مؤسسات العمل المختلفة في المجتمع العماني، ومعرفة الفروق بينها في ضوء متغيرات، مثل: النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والخبرة في العمل، والعمر، والمستوى التعليمي، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي لمعطيات الدراسة، وقد أجريت على ثلاث مناطق مختلفة، هي مسقط وصحار والرستاق، وتوصلت نتائجها إلى أن هناك اتجاهات إيجابية لدى كلا الجنسين من الذكور والإناث نحو تولي المرأة للوظائف القيادية في مختلف المؤسسات، كما توصلت الدراسة إلى وجود توجهات إيجابية

لدى شريحة المتزوجين والعزاب وذوي الخبرات الطويلة في العمل وفئات العمر الصغيرة وذوي المستويات التعليمية المرتفعة نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في مختلف المؤسسات.

أما دراسة السرابي (السرابي، 2010) فاستخدمت منهج تحليل المحتوى، واعتمدت الفكرة كوحدة للتحليل في الدراسة، وأظهرت نتائجها صورة المرأة كعنصر تابع للرجل، واحتلالها لوظائف تقليدية محددة وثانوية، واعتبارها امتداداً للأدوار الأسرية التي نشأت عليها، وحاصرتها بدورها كأم أو بمهن نمطية كالخياطة أو ممرضة أو معلمة. وتوصلت الدراسة إلى أن الرجال هم الذين يملكون حق إصدار القرارات بخصوص طبيعة الأعمال التي من الممكن أن تعمل بها المرأة، وأن الكثير من قراراتهم تأتي لتلبي مصالحهم الذاتية دون اعتبار لما تملكه المرأة من مؤهلات وخبرات. وخلصت الدراسة إلى أنه بسبب طبيعة بنية المجتمع الأردني الذكورية تبدو فرص مساهمة المرأة بسوق العمل محدودة، وتتسم بضعف الحراك الاجتماعي، وضعف الاستقلالية.

وسعت دراسة المجيدل والشريع (المجيدل والشريع، 2012) إلى تقصي اتجاهات الطلبة نحو مهنهم المستقبلية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد أجريت على عينة قوامها (900) مبحوث من الجنسين ومن مختلف التخصصات العلمية والأدبية. وتوصلت إلى أهمية أثر متغير النوع الاجتماعي في تحديد اتجاهات الطالبات لصالح مهنة التعليم، بينما لم يكن لمتغيري التخصص الأكاديمي والسنة الدراسية أي تأثير في ذلك، في حين أشارت النتائج إلى وجود فروقات مهمة لدى أفراد عينة الدراسة نحو مهنة التعليم بحسب النوع الاجتماعي.

وهدفت دراسة الزبيدي والحمادي (الزبيدي والحمادي، 2012) إلى معرفة المكونات العاملية للاتجاه نحو عمل المرأة في المجال العسكري، ومعرفة مستوى الاتجاه في هذا المجال، ومدى دلالة الفروق فيه تبعاً لمتغيرات، مثل: النوع الاجتماعي، وموقع العمل (في الجيش أو الشرطة). وقد شملت الدراسة عينة مكونة من (172) فرداً من العاملين في وحدات مختلفة من وحدات الجيش والشرطة بدولة الإمارات العربية المتحدة، مستخدمة خمسة مقاييس تمثل الاتجاه المعرفي والوجداني والسلوكي. وانتهت الدراسة إلى تأثر هذا الاتجاه، بنظرة المجتمع للمرأة، والأدوار الأخرى للمرأة، مثل دورها كأم وربة بيت، إلى جانب طبيعة دورها في العمل العسكري، والعامل الاقتصادي. وخلصت نتائج الدراسة إلى عدم تقبل

المجتمع الإماراتي لعمل المرأة في المجال العسكري بشكل عام بسبب خصوصية بناءاته الاجتماعية وقيمه التقليدية المحافظة.

أما دراسة الظفيري (الظفيري، 2012) فتمثلت أهدافها في الكشف عن أشكال عدم المساواة ضد المرأة في المجتمع الكويتي، ومدى تحكم الأهل أو الزوج في تحديد نوع العمل وساعاته التي تلائم المرأة، وقد أجريت على عينة قوامها (547) مبحوثاً من القطاعين الحكومي وغير الحكومي، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي باستخدام الاستبانة المصحوبة بالمقابلة. وقد خلصت نتائجها إلى تأكيد وجود بعض أشكال التمييز ضد المرأة الكويتية العاملة، جاء في مقدمتها التمييز المرتبط بالنوع الاجتماعي، وعزته للإرث الثقافي السائد في المجتمع. كما توصلت الدراسة إلى أن تدخل الأهل والزوج لا يقتصر على الحياة العملية للمرأة فحسب، بل يمتد أيضاً إلى تحديد أوقات العمل، وحرمانها من المشاركة في دورات التدريب والتأهيل، وفي تحديد طبيعة عملها ومكانه.

كما هدفت دراسة بيكر وكراكنل (Baker & Cracknell, 2014) إلى معاينة مسألة تمثيل المرأة في السياسة والهيئات العامة والمشاريع والتوظيف، وقد أجريت على عينة من النساء البريطانيات، وأكدت أن معظم المهن التي ترتادها المرأة البريطانية قد شهدت نسبة تزايد واضحة خلال العقود الأخيرة على الرغم من أن معدل التقدم بطيء في كثير من القطاعات، وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من المجالات المهنية ما زالت حكراً على الرجال ولم تنخرط فيها المرأة وكان تمثيلها فيها ناقصاً إلى حد كبير. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن هناك عدداً قليلاً من القطاعات بلغت نسب تمثيل المرأة فيها فوق (51%) من سكان المملكة المتحدة؛ أي بنسب تفوق نسب تمثيل الذكور.

وسعت دراسة ماكاروفا وهيرزوج (Makarova & Herzo, 2014) إلى تحليل أهمية دور الأسرة في الاختيار غير النمطي لوظائف الإناث. استخدمت الدراسة المنهج النوعي، وتوصلت إلى أن لكل من الأب والأم دوراً رئيساً في تحديد نوعية المهنة لبناته، كما بينت الدراسة أن الإناث عادة ما يفضلن محاكاة نماذج مهنية وتقليدها من نوعهن الاجتماعي نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الدور الذي يؤديه الوالدان في عملية اختيار الوظيفة. كما أشارت النتائج إلى أن احتمالية اختيار الإناث لوظائف غير نمطية أو غير تقليدية تزداد مع ارتفاع مستويات تعليم الوالدين، وأن الإناث الأصغر عمراً لديهن عادة ميول لمحاكاة وظائف الأب والأم والمقربين منهن وتقليدها.

وهدفت دراسة مصطفى (مصطفى، 2015) إلى الكشف عن اتجاه عينة من العاملين والعاملات من مستويات تعليمية مختلفة للتعبير واقعياً عن اتجاهاتهم نحو عمل المرأة وفقاً للنوع الاجتماعي والعمر الزمني والمستوى التعليمي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي، وقد طبقت الدراسة على (100) من الذكور العاملين، و(100) من الإناث العاملات، راوحت أعمارهم ما بين 37 و 55 سنة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك اتجاهاً إيجابياً نحو عمل المرأة بالمهن غير التقليدية، خاصة لدى الإناث والأفراد الأقل عمراً وأصحاب المستوى التعليمي المرتفع.

وناقشت دراسة محمد (محمد، 2017) أهمية عمل المرأة المصرية في ظل التحديات الاقتصادية مستخدمة المنهج النوعي؛ وذلك للوقوف على واقع عمل المرأة المصرية في الوقت الراهن، وانتهت الدراسة إلى أن هناك مجموعة دوافع توجه المرأة نحو العمل خارج المنزل؛ لكن مع ذلك فهي تواجه بعدم ترحيب من أصحاب الأعمال بسبب ما تقرر القوانين للمرأة من حقوق لا يتمتع بها الرجال، فهي لا تزال تعاني من صور التمييز ضدها في مواقع العمل، كما تعاني من حرمانها من ممارسة بعض الوظائف العامة التي تعتبر من حق المواطنين جميعاً، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة فرص التمكين الاقتصادي للمرأة والدفع بها في مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة مع مراعاة خصوصيتها البيولوجية.

وتوصلت دراسة نذير (نذير، 2017) – التي استخدمت المنهج النوعي – إلى حقيقة مهمة مفادها أن خروج المرأة الجزائرية للعمل من الطابع التقليدي المحافظ المتمثل في الأعمال المنزلية والإنجاب وتربية الأبناء إلى طابع معاصر سمح لها الالتحاق في سوق العمل بجميع مجالاته؛ بما فيها الأعمال التي كانت حكراً على الرجل – له انعكاسات على حياتها الأسرية ولاسيما في حال كانت متزوجة ولديها أبناء؛ لتجد نفسها تعيش صراعاً بين أدوارها المهنية ومسؤولياتها الأسرية؛ الأمر الذي يزيد من اعتمادها على الآخرين في تربية أطفالها سواء من الأقارب أو الخادمات أو دور الحضانة؛ مما كان له تأثير واضح على مسألة تنشئة الأبناء وسبل تربيتهم.

الإطار النظري:

تؤسس الأدبيات الاجتماعية تفسيراتها لمسألة الاختيار المهني للإناث، في ضوء طبيعة الفروق البيولوجية وفقاً للنوع الاجتماعي، التي خصت الأنثى بأدوارها ووظائفها التقليدية وما يلازمها من تكريسها لأعباء الأمومة والحمل والإنجاب

وإرضاع الأطفال وتربيتهم والعناية بهم بحكم طبيعتها الأنثوية، بينما عززت من خصوصية الرجل البيولوجية وكرسته للعمليات الإنتاجية خارج نطاق المنزل بسبب ما لديه من قوة عضلية متفوقة، يستطيع من خلالها القيام بالأعمال الشاقة، وليس موصوماً كالمرأة بأعباء الحمل والإنجاب والرضاعة. ويبدو أن هذه العوامل ذات المنشأ البيولوجي قد أسهمت بتعظيم دور الرجل واحتلاله مكانة بارزة في سياق العملية الإنتاجية وفي علاقتها بعملية توزيع الثروة مقابل تهميش الدور الإنتاجي للمرأة؛ مما زاد من سيطرته على عملية صناعة القرار داخل نطاق أسرته، بما فيها تلك القرارات المتعلقة بأنماط المهن التي من الممكن أن تلتحق بها المرأة، وبهذا الخصوص أكد موردوك (Murdock) هذه التفسيرات مستنداً في ذلك إلى أن الذكر بما لديه من قوة بيولوجية متفوقة يستطيع القيام بالأعمال الشاقة؛ الأمر الذي أعطاه موقع السيادة في الأسرة (الخولي، 2008). كما يبدو أن الفروق العضوية والهرمونية بين الجنسين من شأنها أن تولد استعدادات مختلفة قد تنمو أو تكبت بناء على الخبرة المكتسبة من خلال البيئة المحيطة، وقد تكون وراء اختلال موازين السلطة داخل الأسرة وميلها لصالح الرجل (حوسو، 2009: 137)

وهناك من النظريات التي أسست تفسيرها لعملية الاختيار المهني للمرأة داخل نطاق المجتمع على دور الأسر كوحدة اجتماعية تسيطر عليها الغريزة الواعية، بينما ركزت بعض الرؤى النظرية في طروحاتها لتفسير مسألة الاختيار المهني على فكرة وجود نسق من القيم لدى الشخص تتحدد في ضوئها مسألة اختياره لمهنة المستقبل؛ أي بناء على هذه المنظومة القيمية الشخصية التي يختزنها الفرد، وهي عادة ما تكون ذات ارتباط شديد بأمنه العاطفي والاجتماعي (كرادشة وآخرون، 2017: 26–29).

وجنحت نظرية المعايير (Norms Theory) إلى عزو عملية اختيار المهنة للمرأة إلى عمليات إرادية تحكمها طبيعة المعايير السائدة التي يضعها المجتمع وتحدد طبيعة الأعمال التي من الممكن أن تعمل بها المرأة؛ بمعنى أن المجتمع قد حدد مسبقاً للمرأة سمات المهنة المرغوب فيها وخصائص الأعمال التي من الممكن أن تنخرط فيها المرأة؛ أي أن قاعدة الاختيار المهني في هذه النظرية تقوم على ضرورة البحث عن المهن التي تتوفر فيها مجموعة المعايير المطلوبة وتتقبلها الجماعة أو المجتمع للمرأة (الخولي، 2008: 165).

منهجية الدراسة:

استعين بمنهج المسح الاجتماعي التحليلي؛ لقدرته على توصيف الظاهرة وتشخيصها بشكل شامل ودقيق، ومعاينة مضامينها من جوانب وأبعاد مختلفة، ويتسق مع ما تسعى الدراسة إلى تحقيقه من أهداف. وقد استهدفت الدراسة جمع البيانات من عينة من أفراد المجتمع العماني من الذكور والإناث في عدد من محافظات السلطنة ممثلة للأقاليم الثلاثة (الشمال، والوسط، والجنوب)، وبصورة ممثلة للمجتمع العماني بمختلف شرائحه الاجتماعية والاقتصادية، ورصد توجهاتهم نحو المهن المفضلة للإناث.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عينة طبقية، قوامها (3150) شخصاً من الذكور والإناث، ممثلة للمجتمع العماني، سحبت من قبل المختصين في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بطريقة العينة الطبقية العشوائية؛ وذلك لاعتبارات متعلقة بطبيعة مجتمع الدراسة، وللحصول على أفضل نسبة تمثيل للمجتمع العماني، مع اشتراط أن يكون عمر المبحوث (20 سنة أو أكثر)، وأن يوافق على الإجابة عن أسئلة الاستبانة. وفي المرحلة الثانية "أي عند الوصول إلى المناطق المحددة للدراسة" تم التحول نحو العينة القصدية؛ توخياً لأن يترك للباحث حرية الوصول إلى مفردات عينة الدراسة من خلال السؤال في الميدان عن الأفراد الذين تنطبق عليهم تلك الشروط.

أداة جمع البيانات:

استعانت الدراسة بالاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تضمنت أسئلة متنوعة غطت مجموعة من الأبعاد المختلفة ذات العلاقة بالظاهرة قيد الدراسة، وتتمثل في (المحددات الاجتماعية والاقتصادية للمهن المرغوب فيها للمرأة العمانية). وتم معاينة تلك الجوانب من خلال عدد من الأسئلة المغلقة، إضافة إلى عدد من الأسئلة المفتوحة التي تضمنتها الاستبانة، واتسمت الأسئلة المغلقة بعلاقتها المباشرة بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة، والعوامل المساهمة في تشكيل أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة العمانية وتوجهات أفرادها نحوها. كما شملت الاستبانة أسئلة خاصة تتعلق في الدوافع والأسباب لاختيار المهن المرغوب في أن تعمل بها المرأة، ومسوغاتها.

صدق الاستبانة:

عرضت الاستبانة على مجموعة من المتخصصين والأكاديميين في هذا المجال[1]، وفي ضوء مقترحاتهم وملاحظاتهم أجريت التعديلات المطلوبة من إضافة وحذف؛ لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية التي تتكون من ثلاثة محاور رئيسة، هي: البيانات الديموغرافية والاجتماعية للمبحوثين، ومعلومات عن الأنماط المهنية المفضلة للمرأة العمانية العاملة، والأنماط المهنية المفضلة بحسب الأولوية والأهمية والأفضلية، وأسباب هذه التفضيلات، ومسوغاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

ثبات الاستبانة:

تم التأكد من واقعية الأسئلة ودقتها ومدى تجانس نتائجها؛ استناداً إلى معامل الثبات (Reliability) الذي دلت نتائجه على وجود تجانس واضح في النتائج، بمعامل ثبات (كرونباخ ألفا) بين الفقرات بلغ (0,93) بشكل طردي وموجب؛ مما يعني أن هناك ثباتاً في أداة القياس وثباتاً في النتائج؛ الأمر الذي يعزز مصداقية بيانات الدراسة وموضوعيتها.

المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS). وقد راوحت تلك الأساليب بين:

1 – النماذج الإحصائية الوصفية مثل: التوزيعات النسبية والتكرارية والمتوسطات والانحرافات المعيارية.

2 – التحليلات الثنائية: استعانت الدراسة بنموذج تحليل التباين (Anova) لملاءمته لأغراض التحليل وأهدافه[2]. ولقدرته على كشف إذا ما كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في توجهات الأفراد نحو أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة تبعاً

(1) بلغ عددهم (18) متخصصاً وأكاديمياً.

(2) تم التحقق من شروط استخدام تحليل التباين الأحادي (one way-ANOVA) من خلال التأكد من شروط التوزيع الطبيعي خاصة اختبار التوزيع الطبيعي (skewness)، الذي بلغ (0–,41)؛ أي تقع حدوده ضمن حدود التوزيع الطبيعي (–2، +2) والتأكد من الطبيعة العشوائية لجميع مفردات الدراسة (العينة) والتجانس.

لخلفياتهم وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة عند مستوى دلالة إحصائية (0,05%) فأقل.

جدول (1)
التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين بحسب نوعهم الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة%
ذكر	1923	61,3
أنثى	1216	38,7
المجموع	3139	100

* البيانات المفقودة = 11.

تُوضح نتائج جدول (1) الارتفاع الواضح في نسبة الذكور في عينة الدراسة، وقد وصلت إلى (61,3%) مقارنة بـ (38,7%) للإناث. وهي نتيجة تكشف أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الذكور؛ مما قد ينعكس على التوجهات العامة نحو العوامل المساهمة في تشكيل أنماط المهن المرغوب فيها للمرأة العمانية والمواقف الملازمة لها.

جدول (2)
التوزيعات النسبية والتكرارية لأرباب الأسر بحسب تراكيبهم العمرية الحالية

العمر الحالي	التكرار	النسبة%
20 – أقل من 30 سنة	1251	40,7
30 – أقل من 40 سنة	1179	38,3
40 – أقل من 50 سنة	507	16,5
50 سنة فأكثر	139	4,5
المجموع	3076	100,0

* البيانات المفقودة = 74.

تُبرز نتائج جدول (2) تركز عينة الدراسة عند الفئات العمرية الصغيرة؛ أي (20–29) سنة بشكل واضح وبنسبة (40,7%)، كذلك عند الفئة العمرية (30–39) سنة بنسبة (38,3%)، مقابل انخفاض تركزها في فئة الأعمار الكبيرة أي (50 سنة فأكثر) بنسبة لم تتجاوز (4,5%)؛ ما يؤكد تميز أفراد عينة الدراسة بصغر أعمارهم النسبية، وهي نتيجة مهمة خاصة أن متغير العمر الحالي يعد من المتغيرات الرئيسة

في الدراسات الاجتماعية والديموغرافية؛ لما يتضمنه من معطيات تتعلق بمفهوم الجيل (Cohoort)، الذي عادة ما يتضمن تصورات ومعتقدات ذات خصوصية بيولوجية واجتماعية وثقافية، يمكن أن تنعكس على مواقف الأفراد ومعتقداتهم تجاه مسألة خروج المرأة إلى سوق العمل وطبيعة المهن التي يمكن أن تزاولها.

جدول (3)
التوزيعات النسبية والتكرارية لأفراد عينة الدراسة بحسب مستوياتهم التعليمية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
أمي/ة (لا يقرأ ولا يكتب)	62	2,0
يقرأ/ يكتب	136	4,3
ابتدائي	61	1,9
إعدادي	207	6,6
دبلوم عام (الثانوية العامة)	788	25,1
دبلوم عالٍ (ما بعد الثانوية)	641	20,4
بكالوريوس	1064	33,9
دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)	176	5,6
المجموع	3135	100,0

* البيانات المفقودة =15.

تُشير نتائج جدول (3) إلى ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة؛ حيث بلغت نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية الأولى والعليا؛ "أي بكالوريوس فما فوق" (39,5%). كما تظهر النتائج أن هناك نسبة واضحة منهم من حملة الثانوية العامة (25,1%)من حملة الدبلوم بعد الثانوية العامة (20,4%). في المقابل يُلاحظ انخفاض نسبة الأميين إلى (2,0%)، ومن يقرأ ويكتب إلى (4,3%) لدى أفراد عينة الدراسة. وهذه النتيجة توضح ارتفاع مستويات تعليم عينة الدراسة؛ الأمر الذي قد ينعكس على طبيعة مواقفهم واتجاهاتهم المختلفة حول قضية مساهمة المرأة في سوق العمل، ولا سيما أن التعليم يُعد عملية تربوية عميقة الأثر على فكر الإنسان ومواقفه وخبراته (كرادشة، 2007)؛ إذ قد يعمل التعليم على تغيير كثير من قيم الفرد وتطلعاته التقليدية، ويزيد تقبله لأفكار أكثر حداثة خاصة بشأن مسألة مساهمة المرأة

الاقتصادية وانخراطها في أنماط مهنية حديثة غير تقليدية، كما يسهم التعليم في تقبل مفاهيم جديدة حول مسألة عمل المرأة وزيادة اهتمامات الفرد على نحو يتعارض مع ما قد يحمله الأفراد غير المتعلمين من أفكار (كرادشة والمحروقية، 2015).

جدول (4)
التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين بحسب دخولهم الشهرية

الدخل الشهري	التكرار	النسبة%
أقل من 399 ريالاً	620	19,7
من 399 – أقل من 700 ريال	717	22,8
من 700 –أقل من 1000 ريال	733	23,3
من 1000 – أقل من 1300 ريال	498	15,8
من 1300 – أقل من 1600 ريال	273	8,7
1600 ريال فأكثر	125	4,0
لم يذكر دخله (غير مبين)	184	5,8
المجموع	3150	100,0

* تم قياس الدخل الشهري بالريال العُمَاني (1ريال عماني = دولار أمريكي).

تظهر المراجعة التقييمية لنتائج جدول (4) وجود تركز لأفراد عينة الدراسة عند مستويات الدخل المتوسطة والمحدودة " (أي لدى فئات الدخل أقل من 399 ريال عُماني) بنسبة (19,7%)، كذلك لفئات الدخل (400–699 ريال عما) وبنسبة (22,8%)، ولفئات الدخل (700–999 ريال عمان) بنسبة (23,3%). وهذا يعني أن أكثر من ثلثي العينة قيد الدراسة؛ أي ما نسبة (65,8%) لا يتجاوز دخلهم الشهري ألف ريال عماني.

في المقابل تبرز النتائج ذاتها انخفاض نسب أفراد عينة الدراسة في فئات الدخل العليا؛ إذ لم تتجاوز نسبهم أكثر من (4,0%) لفئة الدخل (1600 ريال عماني فما فوق)، وبنسبة (24,5) لفئتي الدخل (1000 –1299 و1300 –1599 ريال عماني). وهي نتيجة تقدم معطيات مهمة حول محدودية الأوضاع الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة، وتركزها عند فئات الدخل المحدودة والمتوسطة. وقد تنطوي هذه الأوضاع الاقتصادية على انعكاسات مهمة على قناعاتها ومواقفها تجاه قضية خروج المرأة إلى سوق العمل وطبيعة المهن وأشكالها التي يمكن أن تنخرط فيها.

جدول (5)
التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين بحسب مكان الإقامة

درجة التحضر	التكرار	النسبة%
ريف	1045	33,2
حضر	2105	66,8
المجموع	3150	100

أما ما يتعلق بمكان إقامة أفراد عينة الدراسة، فيلاحظ من خلال استقراء نتائج جدول (5) أن ما يقارب من ثلثي هؤلاء الأفراد هم من سكان المناطق الحضرية في السلطنة؛ وبنسبة وصلت إلى (66,8%)، مقابل ما نسبته (33,2%) من سكان المناطق الريفية، وهذه النتيجة توضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يمتازون بأرصدتهم الثقافية الحضرية؛ التي قد تتضمن انعكاسات مهمة على مواقفهم نحو ظاهرة عمل المرأة وأنماط المهن المرغوب في أن تعمل بها.

ثانياً – المحددات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأنماط المهن المرغوب فيها للمرأة:

1 – المهن المفضلة للمرأة وفقاً لتباين التركيب العمري:

يرتكز هذا الجزء من الدراسة على محاولة الكشف والمعاينة لأهم المهن المرغوب فيها للمرأة العمانية، وفقاً لتباين التركيب العمري لأفراد مجتمع الدراسة، واستناداً إلى نموذج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، وفيما يلي عرض لأهم النتائج:

توضح نتائج جدول (6) أن هناك فروقات واضحة في تفضيل أفراد المجتمع العُمَاني لعمل المرأة في قطاع التربية والتعليم بشكل عام، بغض النظر عن تباين تراكيبهم العمرية؛ وبدلالة إحصائية واضحة ومهمة عند مستوى معنوية (0,05%) فأقل، وإن بدت هذه التفضيلات أكثر وضوحاً لدى الفئة العمرية الأكبر (30–39 و40–49) وبمتوسطات حسابية بلغت (12,79 و12,68) على التوالي، مقارنة بباقي الفئات العمرية. ويعزو ذلك إلى رغبة هذه الشرائح العمرية الكبيرة في إعادة إنتاج خياراتهم التقليدية ولاعتقادهم بملاءمتها لخصوصية المرأة البيولوجية والاجتماعية.

جدول (6)
المتوسط الحسابي لأنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة العُمَانية تبعاً لتباين الفئات العمرية

العمر / المهن المرغوبة	29–20	39–30	49–40	أكثر من 50	قيمة اختبار (F)	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1– القطاع الصحي	10,83	10,78	11,12	10,77	0,65	0,58
2– قطاع التربية والتعليم	12,14	12,79	12,68	11,79	8,57	0
3– القطاع العسكري	3,89	3,11	2,85	2,79	11,29	0
4– القطاع المصرفي	5,70	4,71	4,88	4,88	9,04	0
5– القطاع الإعلامي	4,92	4,32	4,00	3,63	7,46	0
6– القطاع التجاري والخدمات	4,26	3,62	3,86	3,56	5,06	0
7– أعمال حرة	6,75	6,37	6,50	6,35	1,16	0,32
8– مهندسة	6,67	5,61	5,76	5,04	11,11	0
9– مضيفة طيران	2,93	2,31	2,18	2,66	9,69	0
10– موظفة في قطاع السياحة والفندقة	3,39	2,70	2,60	2,74	10,39	0
11– خبيرة تجميل/ مصففة شعر	5,48	4,64	5,04	4,19	7,53	0
12– سكرتيرة	4,75	3,95	3,55	3,75	11,81	0
13– صناعات حرفية	5,40	5,37	5,85	5,51	1,29	0,28
14– القطاع الفني (مطربة، ممثلة، عازفة)	1,43	1,12	,99	1,19	5,31	0

وبهذا الخصوص يذهب أدلر (Adler) إلى أن مسألة اتخاذ مثل هذه القرارات عادة ما تكون محكومة برواسب سابقة وبعمليات التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد، باعتبار أن الطفولة المبكرة لا بد أن تتردد أصداؤها في بقية مراحل حياة الفرد، وأن لقيم المجتمع وإرثه الثقافي دوراً فاعلاً في تحديد توجهات الفرد وميوله (كرادشة والمحروقية، 2015).

كما يلاحظ أن هناك ارتفاعاً عاماً في حجم الطلب على عمل المرأة في القطاع الصحي، وإلى اتساق هذه التفضيلات لدى جميع الشرائح العمرية في المجتمع العُمَاني، بغض النظر عن تباين تراكيبهم العمرية؛ وبدلالة إحصائية غير مهمة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل، وإن بدت هذه التفضيلات أكثر وضوحاً لدى الفئة العمرية الكبيرة (40–49) وبمتوسط حسابي بلغ (11,12) مقارنة في (10,83) لدى الفئات العمرية الصغيرة (29 فأقل)؛ مما يؤكد رغبة هذه الشرائح العمرية في إعادة إنتاج خياراتها التقليدية بخصوص هذه المهن لاعتقادهم بمناسبتها للمرأة ولخصوصيتها البيولوجية والثقافية والاجتماعية.

ومن اللافت للانتباه في نتائج جدول (6) ارتفاع متوسطات تفضيلات الأجيال الشابة؛ أي (أقل من 29)، لعمل المرأة في المهن الهندسية بمتوسط حسابي قدره (6,7)، كذلك في القطاع المصرفي بمتوسط حسابي قدره (5,7)، وبفروق إحصائية مهمة بين جميع الفئات العمرية عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل، ولصالح الأجيال الشابة. والظاهر أنه، نتيجة لتسارع حركة التحول الاجتماعي والاقتصادي التي يشهدها المجتمع العُمَاني المعاصر، أخذت مظاهر التحضر والحداثة تبرز بشكل جليّ بين مفاصله، كما بدأت مظاهر التنشئة الحديثة وتجلياتها التي تقوم على الديموقراطية داخل نسق الأسرة، تظهر بشكل ملموس؛ مما زاد ميول هذه الأجيال إلى اضطلاع المرأة بمهن حديثة مغايرة عن تلك التي كانت تناط بها و كانت تعرف بالمهن النمطية أو التقليدية، (التي دأبت على تأديتها لفترات زمنية طويلة).

إضافة إلى ما تقدم فإن نتائج الجدول السابق، تبرز وجود تفضيلات مهمة لدى أغلب أفراد المجتمع العُمَاني نحو انخراط المرأة في الأعمال الحرة، بغض النظر عن تراكيبهم العمرية، وبفوارق غير مهمة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل. وهذا ما يتفق مع ما خلصت إليه نتائج دراسة (العريني، 2002) التي أشارت إلى بروز مهن جديدة للمرأة وتفضيلات أكثر حداثة بهذا الخصوص لدى جميع الأجيال في دول الخليج، وعزته نتاجاً لتسارع التطورات التكنولوجية والتغيرات التقنية الطارئة على هذه المجتمعات.

كما يبدو أن بعض أنماط المهن المفضلة للمرأة العُمَانية بدأت تشهد انحساراً، ولاسيّما لدى الأجيال الصغيرة في العمر؛ "أي أقل من 29 سنة"، مثل المهن التي ترتبط بالأعمال الحرفية والصناعات اليدوية؛ حيث أظهرت الأجيال الشابة (أقل من 29 سنة) انخفاضاً واضحاً في متوسطات ميولهم تجاه هذه المهن، وبمتوسط

حسابي قدره (5,4) مقارنة بـ(5,85) و(5,51) عند الفئات العمرية الكبيرة أي بين (40–49 و50 فما فوق) على التوالي، وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه المعمرية (المعمرية، 2011) من أن هناك بعض أنماط المهن في طريقها إلى الاختفاء؛ استجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أصابت المجتمعات الإنسانية، ونتيجة لتغير أسلوب حياة أفرادها، وتغير أنماطهم الإنتاجية وما لازم هذه التحولات من زيادة أعداد السكان وتزايد حاجاتهم ومن انتشار التعليم وزيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، وتغيير مكانة كثير من المهن وتبدل المعايير والقيم الاجتماعية التي تسود هذه المجتمعات.

كما تظهر فئة الأجيال الشابة (أقل من 29 سنة) تفضيلات واضحة نحو عمل المرأة في القطاع الإعلامي والقطاع التجاري ومهن التجميل والسكرتارية وبمتوسطات حسابية قدرها (4,9) و(4،3) و(5,5) و(4,8) وبفوارق إحصائية مهمة وواضحة عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل، لصالح الشرائح العمرية الشابة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العمري (المعمرية، 2009) التي أشارت إلى أهمية التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع العُمَاني؛ حيث أفسحت هذه التغييرات المجال خاصة أمام الإناث لمزيدٍ من هوامش الحرية للدخول في مهن جديدة لم تكن من الممكن أن تدخلها بمعزل عن هذه التغييرات، وعززت من اكتساب الأجيال الصغيرة في العمر مهارات وخبرات جديدة تتلاءم مع متطلبات سوق العمل ومستجدات عملية التنمية.

وتجدر الإشارة بهذا السياق، إلى انخفاض شدة التفضيلات تجاه عمل المرأة في مهنة مضيفة طيران أو في القطاع السياحي أو القطاع العسكري لدى جميع الشرائح العمرية، وبخاصة لدى الشرائح العمرية التي تتجاوز (40) سنة مقارنة بالأجيال الأصغر عمراً؛ أي أقل من (29) سنة، التي أظهرت ميولاً واضحة نحو تفضيل عمل المرأة في مثل هذه المهن وبمتوسط بلغ (2,9)؛ ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء ارتباط تحول المجتمع العُمَاني إلى نمط المجتمعات الحضرية الحديثة، وما رافقه من تغيرات عميقة على حياة أفراده، في منحهم مزيداً من هوامش الحرية، وزيادة تبنّيهم لمواقف أكثر وعياً وحداثة، وأسهمت في تغيير مواقفهم نحو أشكال المهن التي من الممكن أن تزاولها المرأة.

ويلاحظ من خلال النتائج انخفاض مستوى تفضيلات عمل المرأة في القطاع الفني لدى جميع الفئات العمرية للمجتمع العُمَاني، وبفوارق مهمة وذات دلالة

إحصائية عند مستوى معنوية (0,05%) فأقل، وإن مالت هذه التفضيلات إلى الارتفاع قليلاً لدى الفئات الشابة أقل من (29) سنة وبمتوسط حسابي قدرهُ (1,43) مقارنة بـ (1,19) للفئات العمرية الكبيرة؛ أي (40 سنة) فما فوق. وتوضح نتائج الدراسة بهذا السياق شدة نفور أفراد المجتمع، وخاصة الشرائح الأكبر عمراً من عمل المرأة بالقطاع الفني، وفُسّر ذلك استناداً إلى شدة تمسكهم بمنظومة القيم والتقاليد غير المفضلة للمرأة في هذه المهن.

جدول (7)
نتائج نموذج مقارنة المتوسطات لأنماط المهن المفضلة تبعاً لمنطقة السكن ودرجة التحضر

المهن المرغوب فيها	مسقط			الباطنة			الداخلية			ظفار		
	حضر	ريف	Sig	حضر	ريف	Sig	حضر	ريف	Sig	حضر	ريف	Sig
1- القطاع الصحي	11,5	12,6	0,11	10,8	11,3	0,09	10,96	11,7	0,06	10,5	9,9	0,07
2- قطاع التربية والتعليم	12,0	13,0	0,12	12,8	12,9	0,53	12,98	13,1	0,64	12,6	11,4	0,00
3- القطاع العسكري	5,1	4,3	0,33	2,69	3,45	0,01	2,58	2,17	0,23	3,38	3,12	0,33
4- القطاع المصرفي	7,0	6,1	0,32	4,84	4,9	0,87	3,99	4,82	0,06	5,16	4,39	0,01
5- القطاع الإعلامي	6,1	6,7	0,43	3,82	4,5	0,03	4,21	3,71	0,26	4,43	3,8	0,03
6- القطاع التجاري والخدمات	5,2	4,9	0,70	3,38	3,33	0,86	3,5	3,94	0,28	4,24	3,37	0
7- أعمال حرة	7,3	6,8	0,56	6,03	6,27	0,5	7,51	7,56	0,92	6,32	5,61	0,03
8- مهندسة	8,0	7,3	0,46	5,59	7,05	0	6,05	6,29	0,63	5,12	4,57	0,07
9- مضيفة طيران	3,4	3,0	0,57	2,25	2,68	0,06	2,37	2	0,24	2,51	2,34	0,39
10- موظفة في قطاع السياحة والفندقة	3,8	2,5	0,04	2,63	2,84	0,38	2,76	2,12	0,05	3,05	2,82	0,27

تابع/ جدول (7)
نتائج نموذج مقارنة المتوسطات لأنماط المهن المفضلة تبعاً لمنطقة السكن ودرجة التحضر

المهن المرغوب فيها	مسقط			الباطنة			الداخلية			ظفار		
	حضر	ريف	Sig	حضر	ريف	Sig	حضر	ريف	Sig	حضر	ريف	Sig
11- خبيرة تجميل/ مصففة شعر	5,1	4,6	0,52	5,27	4,32	0,01	4,68	4,06	0,168	5,53	5,17	0,25
12- سكرتيرة	4,7	4,5	0,85	3,55	3,49	0,84	3,65	2,99	0,09	5,51	4,43	0
13- صناعات حرفية	5,4	5,5	0,88	4,52	4,83	0,32	5,99	5,24	0,12	6,39	5,97	0,2
14- القطاع الفني (مطربة، ممثلة، عازفة)	1,7	1	0,17	1,14	0,98	0,32	1,26	1,12	0,57	1,2	0,99	0,13

توضح نتائج جدول (7)، التي خصصت لمعاينة أنماط المهن المفضلة للمرأة تبعاً لمنطقة الإقامة (مسقط أو الداخلية أو الباطنة أو ظفار) ودرجة التحضر (حضر أو ريف) – وجود ارتفاع في متوسط التفضيلات لعمل المرأة بالقطاع الصحي في المناطق الريفية في أغلب محافظات السلطنة، باستثناء **محافظة ظفار** التي أظهرت اتجاهات مغايرة؛ إذ ارتفع مستوى تفضيل سكانها الحضر بين هذه الأنماط من المهن للإناث مقارنة بسكان الريف (وإن كان بدرجة تفسير غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل). وتوضح بعض الأدبيات الاجتماعية بهذا الخصوص، أن التوجه المهني يعد عملية ديناميكية تتشكل بفعل تفاعل خصائص الفرد مع خصائص محيطه الثقافي والاجتماعي (Sheran, 2006).

كذلك أبرزت النتائج وجود ارتفاع واضح في مستويات تفضيل عمل المرأة في قطاع التربية والتعليم (مدرسة أو مرشدة طلابية أو مديرة مدرسة) في أرياف جميع المحافظات قيد الدراسة – عدا ريف محافظة ظفار الذي أظهر ميول أقل نحو هذه الأنماط من المهن مقارنة بحضرها – وبدرجة تفسير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل. ويمكن فهم هذه النتائج في ضوء ما تتضمنه المناطق الريفية في السلطنة من قيم وأعراف وموروثات اجتماعية تقوم على اختزال أدوار المرأة

ومحاصرتها في تلك الأنماط المهنية التي دأبت على ممارستها "مثل مديرة مدرسة ومعلمة مدرسة ومرشدة اجتماعية"؛ كونها من أكثر المهن قبولاً اجتماعياً في هذه المناطق. ويبدو أن مثل هذه التوجهات من شأنها أن تسهم في زيادة تكثيف العنصر النسوي بهذه المهن وزيادة تنميطها وتأنيثها خاصة في المناطق الريفية. وفسّرت دراسة (إجلال، 1989) هذه النتيجة بسبب عدم قدرة المرأة على ممارسة أدوار جديدة تواكب حركة التغير والتطور التي أصابت المجتمع العماني المعاصر، وبسبب المعتقدات التقليدية والموروث الثقافي التي تسود في المجتمعات الريفية، التي يبدو أن لها دوراً كبيراً في تشكيل ميول الأفراد نحو هذه الأنماط المهنية للمرأة.

كما يلاحظ من خلال نتائج جدول (7)، ارتفاع مستوى تفضيل أفراد المناطق الحضرية في محافظة مسقط لعمل المرأة بالمهن ذات العلاقة بالقطاع المصرفي، وبمتوسط حسابي قدره (7,0) مقارنة بـ (6,1) في الريف و(4,8، 4,9) لحضر الباطنة وريفها على التوالي، و(4,0 و4,8) لحضر الداخلية وريفها و(5,2 و4,4) لحضر ظفار وريفها على الترتيب، وبشكل مفسر إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل. وتفسر هذه النتائج في ضوء ما يسود المجتمعات الحضرية في سلطنة عمان من تباينات بنائية، وسيادة درجة عالية من تقسيم العمل، وغلبة القرار الفردي على سلوك الأفراد فيما يتعلق بطبيعة المهنة المرغوب فيها للمرأة وبصورة لا تتوافر في المجتمعات الريفية البسيطة، كما يمكن فهم هذه النتيجة استناداً إلى ما يشيع في المناطق الحضرية من قيم ومعتقدات أكثر مرونة وحداثة بخصوص اختيار أنماط جديدة من المهن للمرأة.

بالمقابل تبين النتائج ارتفاع مستويات تفضيل سكان المناطق الريفية في المحافظات، وخاصة لدى سكان ريف مسقط، لعمل المرأة في القطاع الإعلامي، على عكس سكان محافظة الداخلية الذين أظهروا اتجاهات أقوى نحو هذه المهن مقارنة بريفها وبمستوى إحصائي مهم عند مستوى دلالة (0,05%). ويلاحظ بهذا السياق أن الأسرة العُمَانية لا تزال – وبخاصة في المناطق الريفية – تتصف بأنها هرمية البنية يحتل فيها الأب رأس الهرم ويتم تقسيم العمل فيها على أساس النوع الاجتماعي، ومازالت موازين القوى تميل – في الغالب – لصالحه خاصة فيما يتعلق بصناعة القرارات واتخاذها، مثل قرار عمل المرأة وبأي المهن التي يمكن أن تعمل بها. وهي – في مجملها – نتائج منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت

إلى أهمية سرعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المناطق الحضرية في المجتمع العماني – في إحداث تغييرات جذرية على تصورات الأفراد ورغباتهم فيما يخص أشكال المهن التي يمكن أن تزاولها المرأة، وتميز الأسرة الحضرية العمانية بزيادة تبنيها لمواقف أكثر مرونة بشأن مساهمة المرأة في اتخاذ قرارات ذات علاقة بطبيعة المهن التي ترغب في الانخراط بها (الجندي، 2009؛ المعمرية، 2009). ويبدو أن تخلي الأسرة الحضرية العمانية عن كثير من وظائفها التقليدية التي دأبت على تأديتها، وانخفاض حدة سيطرتها على خيارات عناصرها قد أسهم بزيادة تقبلها لعمل المرأة بأنماط حديثة من المهن التي لم يسبق أن زاولتها.

أما تفضيل عمل المرأة في القطاع العسكري بحسب مكان الإقامة ودرجة التحضر، فتوضح النتائج أن أعلى مستويات التفضيل برزت لدى سكان محافظة مسقط وبمتوسط حسابي قدره (5,1) مقارنة بـ (2,7) لحضر الباطنة و(2,6) لحضر الداخلية و(3,4) لحضر ظفار. وهي نتيجة تؤكد وجود مواقف مؤيدة لعمل المرأة في القطاع العسكري – الذي يعد من القطاعات ذات الخصوصية الشديدة – في حضر محافظة مسقط مقابل انخفاضها في حضر باقي المحافظات، وفي المقابل تظهر النتائج وجود انخفاض واضح في مستويات تفضيل سكان أرياف المجتمع العماني لعمل المرأة بمثل هذه القطاعات، ما يؤكد أن عمل المرأة بالقطاع العسكري في المناطق الريفية في المجتمع العماني يخضع لأحكام شديدة الخصوصية، تتعلق بمعتقدات السكان حول طبيعة هذه المهن، وما تتضمنه من اعتبارات ذات علاقة بقيم المجتمع ومعاييره وما يلازمها من توقعات اجتماعية وثقافية واقتصادية.

كذلك هو الحال بالنسبة لمهنة "مضيفة طيران وموظفة في القطاع السياحي وخبيرة تجميل وصناعات حرفية"؛ إذ يُظهر سكان حضر محافظة مسقط ميولاً أكثر وضوحاً عن باقي مناطق السلطنة تجاه عمل المرأة بهذه المهن وبمتوسطات حسابية وصلت إلى (3,4، 3,8، 5,1 و5,4) على الترتيب، على الرغم من الانخفاض العام لقبول عمل المرأة بمثل هذه الأنماط المهنية لدى السكان بشكل عام. ويبدو أن طبيعة المعارف والخبرات التي اكتسبها سكان المناطق الحضرية بحكم طبيعة تنشئتهم الحضرية قد عززت دافعيتهم نحو قبول بعض أنماط المهن الحديثة للمرأة، كما يبدو أن لخصوصية الكيانات الحضرية وما تمليه من ظروف اقتصادية

واجتماعية وثقافية، قد عزّزت هي الأخرى تبنيها لمواقف إيجابية حول أنماط المهن الحديثة التي يطرحها سوق العمل المحلي.

كما تُظهر النتائج ضعف ميل أفراد المجتمع العُمَاني بغض النظر عن مناطق إقامتهم ودرجة تحضرهم نحو عمل المرأة في القطاع الفني (مطربة أو ممثلة ... إلخ)، وبدرجة تفسير غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05%) فأقل؛ مما يؤكد أن هناك اتجاهات سلبية عامة وواضحة لدى أفراد المجتمع العماني نحو هذه الأنماط المهنية للمرأة، وعدم تقبلهم لها.

وبشكل عام توضح القراءة التقييمية لنتائج جدول (7) أن سكان المناطق الريفية في أغلب محافظات السلطنة هم أكثر ارتباطاً بالقيم والأعراف التقليدية التي تفضل عمل المرأة في مهن ذات علاقة بقطاع التربية والتعليم، وفي القطاع الطبي (عدا محافظة مسقط). وفسر ذلك بسبب خصوصية مواقف السكان الريفيين في المحافظة حول خروج المرأة للعمل بشكل عام، ورغبتهم في تكريسها للعمل في أنماط مهنية محددة لا تتعارض مع وظائفها التقليدية التي دأبت على تأديتها كزوجة وأم وربة بيت؛ وهي نتيجة تنسجم مع رؤى نظرية المعايير التي تجنح إلى عزو الاختيار المهني في هذه المناطق لعمليات إرادية تحكمها طبيعة الأحكام التي تضعها البيئة الاجتماعية والثقافية للفرد، وعلى هذا الأساس فإن عملية تحديد أشكال المهن التي من الممكن أن تعمل بها المرأة في المجتمعات الريفية تنتظم وفق نسق معياري محدد مسبقاً ووفق المواصفات المرغوب فيها؛ لأن تعمل بها الإناث (الخولي، 2008: 165)، على عكس الكيانات الاجتماعية الحضرية وما تتضمنه من أرصدة اجتماعية وثقافية تنزع إلى تحرر الفرد من كثير من المعتقدات التقليدية ذات العلاقة بمسألة مساهمة المرأة بسوق العمل وبأشكال المهن التي يمكن أن تنخرط فيها؛ وتزيد معارفه وخبراته ووعيه على نحو يتعارض مع الأنماط المهنية التقليدية وما يلازمها من معتقدات. كما قد تسهم طبيعة الكيانات الحضرية وما تسودها من معايير في تجاوز أفرادها للإشكاليات الثقافية المرتبطة بمسألة عمل المرأة ببعض المهن التي يزداد فيها فرص الاختلاط بالجنس الآخر أو تلك المهن التي تحتاج إلى جهد ذهني وساعات عمل طويلة وسفر.

جدول (8)
المتوسط الحسابي للمهن المفضلة للمرأة في المجتمع العُمَاني وفقاً لتباين مستويات تعليم الأفراد

المستوى التعليمي / المهن المفضلة	(أمي)	(يقرأ / يكتب)	(ابتدائي)	(إعدادي)	(دبلوم عام)	(دبلوم عالٍ)	(بكالوريوس)	(دراسات عليا)	F	Sig
1- القطاع الصحي	9,6	10,2	9,4	10,6	10,5	11,3	11,2	10,9	3,8	,00
2- قطاع التربية والتعليم	10,4	11,1	11,6	12,3	12,2	12,4	13,1	11,8	12,4	,00
3- القطاع العسكري	3,5	3,4	2,7	3,7	3,4	3,5	3,2	3,6	,94	,47
4- القطاع المصرفي	5,1	4,5	5,3	5,1	5,1	5,2	5	5,5	,59	,76
5- القطاع الإعلامي	4,1	3,6	4,2	4,4	4,5	4,6	4,5	4,7	,93	,48
6- القطاع التجاري والخدمات	4,3	3,6	3,9	4,2	3,9	3,9	3,8	4,1	,53	,81
7- أعمال حرة	7,7	6,6	5,4	7,1	6,5	6,7	6,4	6,3	1,6	,14
8- مهندسة	5,3	4,8	5,7	5,6	5,9	6,2	6,3	6,6	2,2	,03
9- مضيفة طيران	2,3	2,55	2,6	2,7	2,7	2,7	2,4	2,4	,74	,64
10- موظفة في قطاع السياحة	2,4	3,0	3,3	2,9	2,9	3	2,9	3	,36	,92
11- خبيرة تجميل/ مصففة شعر	4,4	4,1	4,5	5,3	5,2	5,3	4,9	4,2	2,4	,02
12- سكرتيرة	3,8	3,5	3,9	4,1	4,1	4,5	4,2	4,4	1,1	,35
13- صناعات حرفية	5,8	5,6	5,1	4,9	5,7	5,7	5,3	4,9	1,6	,12
14- القطاع الفني (مطربة، ممثلة، عازفة)	,72	1,4	1,4	1,3	1,4	1,15	1,1	1,25	1,7	,12

تُوضح القراءة التقييمية لنتائج جدول (8) المتعلقة بمعاينة أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة في المجتمع العُمَاني، وفقاً لتباين مستويات تعليم أفراد عينة الدراسة – وجود تفضيلات واضحة في وجهات نظر الأفراد المتعلمين نحو عمل المرأة في القطاع الصحي (طبيبة أو ممرضة أو صيدلانية) وبفروقات

إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل. ويلاظ ازدياد تفضيل عمل المرأة بهذه المهن لدى الأفراد الحاصلين على دبلوم عالٍ وبمتوسط حسابي قدره (11,3)، وللحاصلين على درجة بكالوريوس وبمتوسط حسابي قدره (11,2)، والدراسات العليا بمتوسط حسابي قدره (10,9)، بينما يقل متوسط هذه التفضيلات لدى الأفراد الأقل تعليماً، أي الحاصلين على مستويات تعليمية (ابتدائي 9,4 وأمي 9,6)؛ مما يكشف أن هناك اتجاهات إيجابية نحو انخراط المرأة العمانية في المهن الطبية لدى شرائح السكان الأكثر تعليماً في المجتمع العماني.

كما تكشف نتائج جدول (8) وجود تفضيلات بارزة لدى أغلب الشرائح التعليمية لأن تعمل المرأة بمهنة التدريس، وفي المهن ذات العلاقة بقطاع التربية والتعليم، خاصة لدى الأفراد الأكثر تعليماً "أي الحاصلين على البكالوريوس (13,1)"، وللحاصلين على دبلوم عالٍ (12,4)، بينما تقل هذه التفضيلات لدى الأفراد الحاصلين على مستويات تعليمية منخفضة كما هو الحال لدى شريحة الأميين (10,4) والذين يقرؤون ويكتبون (11,1)، وبفروقات إحصائية مهمة وواضحة عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل. ويمكن تفسير هذه النتائج على اعتبار أن ارتفاع مستوى تعليم الأفراد قد يشكل محركاً فاعلاً وقوياً لتقبل أفكار وقيم جديدة تتعلق بأهمية مساهمة المرأة في سوق العمل والانخراط بمهن تحتاج إلى قدر مرتفع من التعليم والتأهيل، قد يعرض عنها غير المتعلمين. في المقابل يقترن انخفاض مستوى تعليم الأفراد بزيادة تشبثهم بمعتقدات تقليدية معززة لأنماط مهنية محددة وبسيطة للمرأة، وبزيادة طلبهم على مهن لا تحتاج إلى درجات علمية عالية وامتلاكهم للقليل من البدائل والخيارات في سوق العمل. ويؤكّد (بيت سعيد، 2013) في هذا السياق أن انخفاض مستويات تعليم الإناث يقترن بقلة خبرتهن ومعرفتهن بمصالحهن؛ ما يجعل أهدافهن المهنية متواضعة. وهي نتيجة منسجمة مع نتائج دراسة (عبد الحميد، 2002) التي كشفت وجود ارتباط واضح بين ارتفاع مستويات تعليم الوالدين ومواقفهم واتجاهاتهم المؤيدة لعمل المرأة في مهنة التدريس.

كما توضح نتائج جدول (8) أن لدى الفئات الأكثر تعليماً في المجتمع العُمَاني تفضيلات واضحة مقارنة بباقي الفئات التعليمية نحو عمل المرأة كمهندسة أو في

القطاع المصرفي؛ مما يوضح أن احتمالية اختيار وظائف غير نمطية أو غير تقليدية للمرأة تزداد مع ارتفاع مستويات تعليم أفراد المجتمع. ويبدو أن ارتفاع مستوى تعليم أفراد المجتمع العماني، قد عزز تمسّكهم بكثير من القرارات الرشيدة – ذات العلاقة بتوجهاتهم المهنية للمرأة – وإخضاع هذه القرارات لسلوكهم العقلاني (عبد الحميد، 2002). وبهذا الخصوص بينت دراسة برين (Fassinger & Brien, 1993)، أن النساء اللاتي يخترن وظائف حديثة ومرموقة عادة ما يمتلكن مستويات تعليمية مرتفعة، كما يمتلكن مزايا إيجابية في خصائصهن المكتسبة.

وتبرز نتائج جدول (8) أيضاً عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية نحو تفضيل أفراد المجتمع العُمَاني عمل المرأة في القطاع الإعلامي أو التجاري وفقاً لتباين مستويات تحصيلهم العلمي، على الرغم من أن نتائج المتوسطات الحسابية تشير إلى وجود ارتفاع طفيف في متوسط تفضيل عمل المرأة في مثل هذه المهن لدى الشرائح الأكثر تعليماً؛ أي لدى حملة الشهادات العليا "ماجستير فما فوق". ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ارتفاع وتيرة تعليم الأفراد يسهم في زيادة تقبلهم لخروج المرأة لسوق العمل طمعاً في حصولها على عائد مادي منتظم، والتخفيف من حدة تبعيّة المرأة تجاه الرجل، وتقوية استقلاليها الذاتية وتعزيزها، ورفع مكانتها سواء داخل أسرتها أو مجتمعها، وبذلك تصبح أكثر قدرة على ممارسة حقوقها والتعبير عن رغباتها خاصة حول أشكال المهن التي ترغب بمزاولتها.

كذلك تبيّن نتائج الدراسة ارتفاع متوسط تفضيل الأفراد الذين ينتمون لشرائح تعليمية منخفضة لعمل المرأة في المهن الحرفية التي لا تحتاج عادة إلى مستويات مرتفعة من التعليم، ليصل هذا المتوسط إلى (5,8) لدى شرائح الأميين، مقابل (4,9) لحملة الشهادات العليا؛ أي ماجستير فما فوق. وهذه النتيجة تؤكد أن انخفاض مستوى التعليم قد يشكل عنصراً مقيداً لانخراط المرأة في بعض أشكال المهن ومحاصرتها في أنماط محددة ومتدنية في السلم المهني، خاصة تلك التي لا تحتاج إلى مستويات معرفية مرتفعة. وفي السياق ذاته، خلصت دراسة (عبد الحميد، 2002) إلى أن انخفاض مستوى تعليم الأفراد يقترن بزيادة تفضيلهم لأنماط مهنية تقليدية للمرأة لا تحتاج إلى مستويات معرفية ومهارية عالية. ويبدو أن انخفاض مستويات

تعليم المرأة وافتقادها المهارات التي يحتاج إليها سوق العمل قد يشكل أهم معوقات لانخراطها في أنماط مهنية حديثة يتطلبها سوق العمل.

في المقابل، تكشف نتائج الجدول نفسه (8) وجود انخفاض واضح وحاد في تفضيلات أفراد المجتمع العُمَاني لعمل المرأة بالمهن العسكرية، بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية، وبفروقات إحصائية ضعيفة وغير مفسرة عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل. كذلك تُظهر النتائج أن لدى المجتمع العُمَاني اتجاهات سلبية نحو عمل المرأة بمهنة مضيفة طيران وموظفة في القطاع السياحي، بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية، وإلى انخفاض توجهاتهم نحو عملها بمهنة السكرتارية بشكل عام ولجميع المستويات التعليمية، وبفروق غير مفسرة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل.

بشكل عام، تُوضح النتائج وجود تفضيلات قوية لدى أفراد المجتمع العُمَاني الأعلى تعليماً نحو عمل المرأة بمهن ذات علاقة بقطاعي التربية والتعليم والقطاع الصحي، وعدم تقبلهم لعملها بمهن فنية (مطربة أو ممثلة ... إلخ) أو مضيفة طيران أو موظفة في القطاع السياحي أو سكرتيرة، ويبدو أن أغلب هذه النتائج تنسجم مع نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (عبد الحميد، 2002) التي أشارت إلى وجود فروقات دالّة إحصائياً في الاهتمامات المهنية بحسب مستوى التحصيل الدراسي للأفراد. ومن اللافت للانتباه فيما يتعلق بمجمل نتائج جدول (8)، الانخفاض الحاد والطارئ على مستويات تفضيل المجتمع العماني لعمل المرأة بمهن ذات علاقة بالقطاع الفني (كمطربة أو ممثلة ... إلخ) ولدى جميع الشرائح التعليمية دون استثناء. وتعد هذه النتائج متوقعة، وقد يعود سبب ذلك إلى اعتبارات ذات منشأ اجتماعي وثقافي، تتعلق بمسألة الخوف من الوصم الاجتماعي والسمعة الاجتماعية السيئة، خصوصاً في مجتمع يتسم ببناءاته الاجتماعية المحافظة، وبشدة ثبات أبنيته الاجتماعية والثقافية، وشدة تمسكه بالموروثات الثقافية، والقيم الدينية.

جدول (9)
المتوسط الحسابي لأثر كفاية الراتب الشهري للأسرة على أشكال المهن المفضلة للمرأة العُمَانية

كفاية الراتب / المهن المرغوب فيها	نعم بشكل ممتاز	جيدة جداً	جيدة	مقبولة	سيئة ومتدنية	F	Sig
1- القطاع الصحي	11,0	11	11,0	10,6	10,5	2,0	,08
2- قطاع التربية والتعليم	12,3	12,6	12,7	12,5	11,6	4,6	,00
3- القطاع العسكري	3,1	3,5	3,2	3,5	3,3	1,9	,09
4- القطاع المصرفي	4,6	5,2	5,0	5,5	4,8	4,5	,00
5- القطاع الإعلامي	4,3	4,6	4,4	4,7	4,0	1,3	,24
6- القطاع التجاري والخدمات	4,0	4,1	3,8	3,9	3,5	1,5	,18
7- أعمال حرة	6,5	6,7	6,4	6,5	6,4	0,5	,75
8- مهندسة	6,0	6,3	6,1	6	5,3	2,5	,03
9- مضيفة طيران	2,5	2,5	2,6	2,6	2,6	1,0	,42
10- موظفة في قطاع السياحة والفندقة	2,9	3,2	2,8	3,0	2,5	3,4	,01
11- خبيرة تجميل/ مصففة شعر	4,5	4,8	5,0	5,4	5,0	3,7	,00
12- سكرتيرة	4,1	4,5	4,0	4,2	3,5	3,8	,00
13- أعمال حرفية	5,6	5,5	5,2	5,6	5,3	0,9	,50
14- القطاع الفني (مطربة، ممثلة، عازفة)	1,3	1,2	1,2	1,2	1,4	0,8	,52

توضح نتائج جدول (9) الذي كرس لمعاينة أثر كفاية الراتب الشهري للأسرة في تحديد توجهات الأفراد نحو أشكال المهن المفضل أن تنخرط فيها المرأة في المجتمع العُمَاني – أن هناك تقاربات واضحة في وجهات نظرهم بغض النظر عن مدى كفاية رواتبهم الشهرية، نحو أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة في القطاع الصحي، وبفوارق إحصائية غير مفسرة إحصائياً عند مستوى دلالة

(0,05%) فأقل؛ مما يوضح أن تباين الأوضاع الاقتصادية واختلافها لدى أفراد المجتمع العماني لا تشكل محركات أو دوافع مهمة لتحديد خياراتهم نحو عمل المرأة في القطاع الصحي (طبيبة أو ممرضة أو صيدلانية).

كما توضح نتائج جدول (9)، أن هناك ارتفاعاً ملموساً في مستويات تفضيل عمل المرأة في قطاع التربية والتعليم (معلمة أو مديرة مدرسة أو اختصاصية اجتماعية)، ولا سيّما لدى الأفراد الذين يمتازون بكفاية مداخيلهم الشهرية (ممتاز أو جيد جداً أو جيد) وبمتوسطات بلغت (12,3 و12,6 و12,7) على الترتيب، مقارنة بالأفراد الذين مداخيلهم الشهرية (سيئة ومتدنية) وبمتوسطات حسابية بلغت (11,6)، وبفوارق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل ولصالح الفئات التي تمتاز بكفاية مداخيلها الشهرية. وهذه النتيجة تكشف أن مستويات كفاية الدخل الشهري للأسرة تتضمن تباينات مهمة في تفضيل عمل المرأة في قطاع التربية والتعليم بين الشرائح الاقتصادية المختلفة. وتعد هذه النتيجة منسجمة مع ما خلصت إليه دراسة (الخطايبة، 2009) التي أكدت أن مستوى دخل الأسرة يعد من المتغيرات المهمة في تحديد توجهات المجتمع العماني نحو أنماط المهن المرغوبة للمرأة، وأن المداخيل العالية للأسرة قد تؤدي إلى توليد طلب عال على عملها بمهنة التدريس. واللافت للانتباه في نتائج الجدول السابق (9)، الانخفاض الطارئ في مستوى تفضيل أفراد المجتمع العُمَاني (الذين تميزوا بتدني دخولهم الشهرية) لعمل المرأة في مهنة مهندسة وسكرتيرة وبمتوسطات حسابية بلغت (5,3 و3,5) على التوالي، وبفوارق إحصائية مهمة ومفسرة عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل.

كما يبدو أن الشرائح ذات المداخيل الشهرية المتدنية قد أظهرت تفضيلات منخفضة بعض الشيء لعمل المرأة بمهن ذات علاقة بالقطاع المصرفي وبمتوسط حسابي (4,8) مقارنة مع باقي الشرائح، بينما أظهرت الشرائح الأفضل دخلاً مثل "جيد جداً وجيد" متوسطات وصلت إلى (5,2 و5,0) على الترتيب، وبفوارق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل. وتبرز نتائج الدراسة أن هناك اتساقاً واضحاً لدى جميع الشرائح الاقتصادية حول المهن ذات العلاقة بالأعمال الحرفية التي لا تحتاج إلى مستويات معرفية مرتفعة كمهن يفضل أن تعمل فيها المرأة، وبفوارق غير مهمة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05%) فأقل.

كما تُظهر نتائج الدراسة انخفاض مستويات تفضيل المجتمع العُمَاني وبشكل عام لعمل المرأة في مهن ذات علاقة بالقطاع العسكري خاصة لدى الشرائح التي

تتسم بعدم كفاية راتبها الشهري، وبمتوسط حسابي بلغ (3,25) مقارنة بـ (3,1 و3,5) للأفراد الذين يتمتعون بمستوى دخل ممتاز وجيد جداً على الترتيب، على الرغم من عدم تضمن مستوى الدلالة الإحصائية أي فروقات مهمة عند مستوى معنوية (0,05%) فأقل. أما فيما يتعلق بأثر تفاوت مدى كفاية الدخل الشهري في تحديد تفضيلات عمل المرأة في القطاع الإعلامي والقطاع التجاري (كموظفة في المحالّ التجارية والمعارض، وفي قطاع التجارة بشكل عام، وفي الأعمال الحرة)، فتظهر النتائج اتساق توجهات المبحوثين بغض النظر عن مستوى دخلهم الشهري نحو عمل المرأة في قطاعي الإعلام والتجارة وعدم وجود فروقات ذات إحصائية عند مستوى دلالة (0,5%) فأقل.

وفي المحصلة تبين نتائج الجدول السابق (9) أن هناك انخفاضاً حاداً لدى جميع الشرائح الاقتصادية فيما يتعلق بتفضيل عمل المرأة بمهن ذات علاقة بالقطاع الفني (كمطربة أو ممثلة أو عازفة...إلخ) وبفروق إحصائية غير دالة إحصائياً عند مستوى ثقة (0,05%) فأقل؛ مما يؤكد أن هناك أيضاً نوعاً من الاتساق في وجهات النظر لدى جميع الشرائح الاقتصادية نحو تفضيل عمل المرأة في مثل هذه المهن. وبشكل عام، تبين نتائج هذا الجزء من الدراسة – في مجملها – أن تفاوت أوضاع الأفراد الاقتصادية يحمل في طياته تباينات مهمة في ملامح أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة العمانية، ولا سيّما تلك المهن ذات العلاقة بقطاع التربية والتعليم، والقطاع المصرفي والقطاع السياحي، ومهنة خبيرة تجميل ومصففة شعر، على الرغم من أن هذه التباينات لم تتضمن فروقاً إحصائية واضحة تجاه المهن الطبية، والقطاع العسكري، والقطاع الإعلامي والتجاري، وقطاع الأعمال الحرة، وقطاع الصناعات الحرفية، والقطاع الفني.

الخلاصة والتوصيات:

تُبيّن نتائج الدراسة أن هناك تأييداً لعمل المرأة بتلك المهن (التقليدية المؤنثة) التي دأبت على تأديتها، مثل مهنة "التدريس وبعض المهن الطبية، بما فيها الطب والصيدلة والتمريض"، ولاسيما من قبل الذكور الذين يحملون مؤهلات تعليمية منخفضة؛ "أي أقل من أساسي"، ومن سكان المناطق النائية (البادية) في السلطنة. ويبدو أن مثل هذه الخصائص قد تشكل روافد مهمة معززة لاستمرارية بقاء قوة التفضيل للأنماط المهنية التقليدية في المجتمع العماني على الأقل في المستقبل القريب. كما يتضح من خلال نتائج الدراسة أن زيادة درجة تحضر الأفراد، وارتفاع

مستوى دخولهم الشهرية عزز من توجهاتهم نحو أنواع أكثر حداثة من المهن للمرأة كتلك المهن ذات العلاقة بالقطاع المصرفي، والتجارة والخدمات.

كذلك توصلت الدراسة إلى أنه بزيادة مستويات تعليم الأفراد تقل حدة معارضتهم لعمل المرأة في القطاع المصرفي والإعلامي، بينما تزداد الاتجاهات المعارضة لعمل المرأة في القطاع الفني والحرفي، كما تؤكد نتائج الدراسة أهمية ارتفاع مستوى تعليم الأفراد في اتخاذ مواقف معارضة لبعض أنماط المهن التقليدية للمرأة التي لا تحتاج إلى مهارات وبخاصة المهن الحرفية. وأكدت نتائج الدراسة أيضاً أهمية أثر انخفاض كفاية الدخل الشهري في زيادة اتجاهات أفراد المجتمع العماني نحو مهنة "التدريس وفي قطاع التربية والتعليم". ويرجع ذلك إلى ما قد يلازم انخفاض دخول الأفراد الشهرية من زيادة تقبلهم لتلك الأنماط التقليدية من المهن للمرأة، لرغبتهم في مساهمة المرأة في اقتصاديات الأسر وسد حاجاتها الأساسية.

وبشكل عام تُبيّن نتائج الدراسة أن الأجيال الأكبر عمراً في المجتمع العماني لديهم اتجاهات أكثر إيجابية نحو أنماط المهن التقليدية للمرأة مقارنة بالأجيال الصغيرة. بينما يزداد تأييد الشرائح العمرية الصغيرة؛ أي أقل من (19) سنة، وكذلك الفئة العمرية من (20–24) لعمل المرأة في القطاعات الحديثة كالقطاع المصرفي والتجاري.

ويبدو أن التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع العماني وتحوله إلى مجتمع المعرفة، فرض عليه تحديات كبيرة، تستدعي استنفار كل طاقاته وقواه البشرية، وإعادة رسم المسارات بطرق ومنهجيات حديثة لتحقيق الاستغلال الأمثل لها بطريقة رشيدة عقلانية لمواجهة هذه التحديات.

المراجع

إبراهيم، سمر محمد. (2017). عمل المرأة المصرية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. *مجلة الاستقلال للدراسات الإستراتيجية والاستشارات*. العدد6. مصر.

إجلال، إسماعيل. (1989). الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة – دراسات عربية في عالم الاجتماع الأسري، الإمارات العربية المتحدة.

بدوي، أحمد. (1989). معجم *مصطلحات التعليم الفني والتدريب*، القاهرة: دار الكتاب المصري.

البصلي، فضة. (2010). تأثير وسائل الإعلام في توجيه الاختيار المهني لطالبات الجامعة/ حاله: طالبات السمعي ـ البصري بقسم علوم الإعلام والاتصال جامعة عنابة. **مجلة جامعة دمشق**. 26، العددان 3+4، 491–550.

بيت سعيد، سعيد. (2013). عادات الزواج بين الثبات والتغير في سلطنة عمان – دراسة

أنثروبولوجية على بعض المجتمعات المحلية في ريف ظفار رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

الجندي، أحمد. (2009). اتجاهات العاملين والعاملات العمانيين نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية: دراسة ميدانية في ولايات مسقط وصحار والرستاق. *مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية*، 25، 3(4). سوريا.

حوسو، عصمت. (2009). *الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية*. مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الخطايبة، يوسف. (2009). التوجهات المهنية عند الشباب الأردني: دراسة ميدانية. *المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية*، 2(2). الأردن.

خليل، معن. (2006). *علم الاجتماع المعاصر*. عمان: دار الشروق.

الخولي، سناء. (2008). *الأسرة والحياة العائلية*. الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار المعرفة الجامعية.

الزبيدي، عبد القوي. الحمادي، عبدالعزيز. (2012). الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجال العسكري، *مجلة أمارابك*. 3(7)، 103–116.

الزيات، كمال عبدالحميد. (2002). *العمل وعلم الاجتماع المهني: الأسس النظرية والمنهجية*. جامعة القاهرة. مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

السرابي، سهام؛ الحاج، علي محمد. (2010). صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية. *مجلة جامعة دمشق*، 26، العددان الأول والثاني.

الظفيري، عبد الوهاب. (2012). الأبعاد المؤثرة على أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتي. *مجلة العلوم الاجتماعية*، مجلس النشر العلمي، 40(4)، 15–65. الكويت.

عبد الحميد، شوقي. (2002). الاهتمامات المهنية: دراسة مقارنة حسب كل من التخصص والتحصيل الدراسي وتعليم الوالدين لدى عينة من طالبات جامعة الإمارات. *مجلة شؤون اجتماعية* – جامعة الإمارات. (79)، 9–37.

العريني، سارة. (2002). *مجالات عمل المرأة في دول الخليج العربي*. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

العمري، قاسم. (2009). *صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب: دراسة ميدانية*. وزارة التنمية الاجتماعية، مسقط: سلطنة عمان.

كرادشة، منير. (2007). *السلوك الإنجابي في الأردن (دراسات ديموغرافية)*. إربد الأردن: المركز القومي للنشر.

كرادشة، منير(2013). *العنف الأسري: سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة*. عالم الكتب الحديث، إربد: الأردن.

كرادشة، منير؛ المحروقية، رحمة. (2015). *اتجاهات المجتمع العماني نحو بعض أنماط الزواج التقليدي السائد: دراسة استطلاعية*. وزارة التنمية الاجتماعية، مسقط سلطنة عمان.

كرادشة، منير؛ المحروقية، رحمة؛ *الزرعية، أصيلة. (د.ت). اتجاهات المجتمع العماني نحو بعض*

أنماط المهن المرغوبة للمرأة: دراسة ميدانية على عينة من المجتمع العماني. جامعة السلطان قابوس: سلطنة عمان

اللواتية، سلوى. (2012). *الأبعاد الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع العماني: دراسة ميدانية مطبقة على محافظة مسقط*. "رسالة ماجستير"، جامعة السلطان قابوس: عمان.

مصطفى، همت مختار. (2015). الاتجاه نحو عمل المرأة بالمهن غير التقليدية وعلاقته بالجمود الفكري في ضوء بعض المتغيرات الديموجرافية، *دراسات عربية في علم النفس*، 14(2)، 219–253، مصر.

المعمرية، أمل. (2011). المرأة ودورها في التنمية الإدارية: تجربة سلطنة عمان. منتدى دور المرأة العربية في التنمية الادارية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – سلطنة عمان. 367 – 393. سلطنة عمان.

المعمرية، وفاء. (2009). *عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية*. جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

نذير، بوحنيكة. زويتي، سارة. (2017). عمل المرأة وأثره في التنشئة الاجتماعية للطفل. *دراسات*، (57): 84–91، الجزائر.

Baker, C.Cracknell, R. (2014). Women in public life, the professions and the boardroom. Social and General Statistics. House of Commons Library.

Alison, C. (2007). Career Choices of women and men. *The Chronicle of Higher Education*. 53, 42.

Freedman, J. (2013). The voices of women struggling to manage employment and motherhood. Doctor of Education, University of Toronto.

Hakim, C. (2006). Women, Careers, and Work - Life preferences. *British Journal of Guidance & Counselling, 34*, 3.

Makarova, E. Herzog, W. (2014). Gender- Typical career choices of young women: Must the role model be female?. *Juventa Verlag Gmbh, 34*, 1.

O'Brien, Karen M. & Fassinger Ruth E. (1993). A causal model Of the career orientation and career choice of adolescent women. *Journal of Counseling Psychology, 40*(4), 456-469.

Sheran, M. (2006). The Career and Family Choices of Women: A Dynamic Analysis of Labor Force Participation, Schooling, Marriage, and Fertility Decisions". *Review of Economic Dynamics, 10*(3), 367-399.

قدم في: يونيو 2017

أجيز في: مارس 2018